الأمم المتحدة S/2007/593

مجلس الأمن

Distr.: General
1 October 2007
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي الرابع عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا – مقدمة

١ – أعدّ هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧)، الذي جدد مجلس الأمم بموجبه ولايتي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وأعرب عن اعتزامه استعراض ولايتي العملية والقوات الفرنسية بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، طالباً إلي أن أقدم تقريرا، قبل ذلك التاريخ، عن تنفيذ الخطوات الرئيسية في عملية السلام. ويعرض التقرير مستجدات التطورات الرئيسية الحاصلة في كوت ديفوار منذ صدور تقريري المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/275).

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – ظلت الحالة الأمنية في كوت ديفوار هادئة على وجه العموم منذ توقيع اتفاق واغادوغو في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧. بيد أن الهجوم الذي شُنّ على طائرة كانت تقلّ رئيس الوزراء سورو، في بواكي، في ٢٩ حزيران/يونيه، أدّى إلى توتر الوضع، وأبرز هشاشة كل من الحالة الأمنية في البلد واتفاق واغادوغو. فقد تعرضت الطائرة لقصف بالصواريخ بعد هبوطها بوقت قصير في مطار بواكي، حيث كان رئيس الوزراء قد وصل من أجل تثبيت القضاة المعينين لترؤس عمليات المحاكم المتنقلة الرامية إلى تحديد هوية السكان. ولم يصب رئيس الوزراء سورو بأذى، بينما لقي أربعة من مساعديه المقربين حتفهم وأصيب العديد بجروح بليغة. وأصدر الرئيس غباغبو بيانا جرى بثّه على الصعيد الوطني، أدان فيه الهجوم إدانة شديدة، مؤكداً أن المخربين المحتملين لن يفلحوا في تقويض عملية السلام. وأصر رئيس الوزراء سورو على المضي في مراسم تثبيت قضاة المحاكم المتنقلة في اليوم نفسه، على الرغم من الهجوم، متعهداً بمواصلة تنفيذ اتفاق واغادوغو.

081007 081007 07-52686 (A)

٣ - وطلب إلي الرئيس غباغبو، في رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧، أن أعمل على تيسير إجراء تحقيق دولي مستقل في الحادث، علاوة على التحقيق الذي انطلق بالفعل على الصعيد الوطني. ولذلك الغرض، سيقوم فريق استطلاعي مؤلف من إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة بزيارة كوت ديفوار من أجل جمع معلومات مفصلة من السلطات الإيفوارية، تمكنني من وضع خيارات واقعية استجابة لطلب الرئيس غباغبو.

٤ - وفي حادثة خطيرة أخرى، وقعت في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، قام أعضاء ينتسبون إلى الاتحاد الطلابي والمدرسي في كوت ديفوار بنهب مكتبين لمنظمتين من منظمات حقوق الإنسان في أبيدجان، وألحقوا خسائر فادحة في الممتلكات. وفي آب/أغسطس، شارك طلاب من المنظمة نفسها في عدد من الحوادث العنيفة الأخرى، بما في ذلك الهجوم الذي شن على مركز شرطة بغرض إطلاق سراح زملائهم المحتجزين وفق القانون، والنهب الذي تعرضت له مكاتب إحدى الجرائد الوطنية، واختطاف مركبة تابعة للأمم المتحدة كان على متنها ثلاثة ركاب.

٥ - وفي هذه الأثناء، تواصل تحسن الحالة الأمنية السائدة في المنطقة الغربية من البلد المتسمة بالتقلب، في ظل شروع وحدات الشرطة الإيفوارية المختلطة في عملياتها بدعمٍ من أفراد شرطة الأمم المتحدة. وقدمت الوحدات دعما أمنيا للامتحانات المدرسية الوطنية، التي نظمت على نطاق البلد بأسره لأول مرة منذ اندلاع الأزمة في عام ٢٠٠٣. وقامت الوحدة المنتشرة في زيالي بدوريات منتظمة في القرى المتاخمة للحدود مع ليبريا بغية رصد الحالة الأمنية.

٦ - وازداد انعدام الأمن باطراد في المنطقة الشمالية من البلاد التي ما زالت تحت سيطرة قادة القوات الجديدة، وذلك بسبب استمرار غياب الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون وانعدام نظام عدالة فعلي. فعناصر القوات الجديدة لا تتقاضى أجورا منتظمة، وبالتالي فهي لا تزال تلجأ إلى الابتزاز لكسب الرزق. وأفيد بوقوع أحداث سطو مسلح على طول الطرق العامة الرئيسية. وفي هذه الأثناء، لم يحدد بعد وضع زهاء ٦٠٠ من معاوني الشرطة، الذين تدربوا على يد شرطة الأمم المتحدة للاضطلاع بصون القانون والنظام في الشمال. ووفقاً لاتفاق واغادوغو، يتوقع من الستمائة معاون شرطة المنتسبين للقوات الجديدة أن يعملوا على بسط الأمن لإعادة نشر الموظفين الحكوميين نحو الشمال.

٧ - وواصلت قوات العملية تسيير دوريات منتظمة على طول الحدود مع ليبريا وغينيا بغرض رصد الحالة ومنع حركة الأسلحة أو الجماعات المسلحة عبر الحدود. وفي هذا الصدد، قامت كل من العملية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بتسيير دوريات متزامنة على

جانبي الحدود الإيفوارية – الليبرية. وشاركت الوحدات العسكرية المتاخمة التابعة للبعثتين أيضا في الاجتماعات المنتظمة المعقودة للتنسيق وتبادل المعلومات على جانبي الحدود.

ثالثا – التطورات السياسية

٨ – ظل المناخ السياسي العام في كوت ديفوار إيجابيا في مجمله بفضل مواصلة الأحزاب الإيفوارية العمل سوية في سبيل تنفيذ اتفاق واغادوغو. ومافتئ الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء الجديد، غيوم سورو، يحافظان على علاقات عمل طيبة. واستمرت أيضا الجهود المبذولة للمصالحة بين جناحي الشباب المنتسبين للوطنيين الشباب والقوات الجديدة، فتكللت بزيارة قام بها زعيم الوطنيين الشباب، شارل بلي غودي، لمقر القوات الجديدة في بواكي، في ١٠ حزيران/يونيه.

٩ – وبينما واصلت أحزاب المعارضة السياسية تأكيد دعمها لاتفاق واغادوغو، أعربت عما يساورها من قلق إزاء العديد من المسائل. ففي معرض التعقيب على بيان للرئيس غباغبو مؤرخ ٦ آب/أغسطس قال فيه إن الانتخابات الوطنية يمكن أن تنظم في أواخر عام ٢٠٠٧، أشار تجمع أنصار هوفويت من أجل الديمقراطية والسلام إلى أن الاستعجال في تنظيم الانتخابات قد يعرض جوانب رئيسية من الاتفاق للخطر، ولا سيما تحديد هوية السكان.

١٠ – وفي ١٤ آب/أغسطس، عقد رئيس الوزراء سورو اجتماعا مع تجمع أنصار هوفويت من أجل الديمقراطية والسلام، طمأنهم خلاله إلى التزامه بصون مصداقية العملية الانتخابية التي تكتسي، على حد قوله، أهمية أكبر من التقيد الصارم بمواعيد نهائية. وفي ١٦ آب/أغسطس، أوضح الرئيس غباغبو أن بيانه المؤرخ ٦ آب/أغسطس لم يكن مقترحا رسميا بشأن موعد الانتخابات. وأشار لاحقا رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، السيد مامبي بوغري، في ١٣ أيلول/سبتمبر، إلى أنه في حال بدء المحاكم المتنقلة عملياتها بصورة فعالة في ٢٥ أيلول/سبتمبر واستمرارها لمدة ثلاثة أشهر، سيتسنى تنظيم الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

١١ – وفي هذه الأثناء، أبدى تجمع أنصار هوفويت من أجل الديمقراطية والسلام اعتراضه أيضا على إنهاء ولاية الممثل السامي للانتخابات، بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧)، ووجه كتابا إلى ميسّر عملية السلام الإيفوارية، رئيس بوركينا فاسو بليز كمباوري، ملتمسا منه أن يطلب إلى مجلس الأمن إعادة النظر في ذاك القرار. وفي ٢٠ آب/أغسطس، بعثت برسالة إلى الميسّر، طلبت إليه فيها أن يوضح لزعماء تجمع أنصار هوفويت من أجل الديمقراطية والسلام أن قرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧) لا ينتقص بأي

حال من الأحوال من دور الأمم المتحدة في التصديق على كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية. وبعث الميسّر برسالة إلى التجمع في ٣١ آب/أغسطس، أكد فيها أن إنهاء ولاية الممثل السامي للانتخابات لم تؤد إلى إلغاء دور الأمم المتحدة في التصديق بعد ما أوكل ذلك الدور إلى الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار. وشدد الرئيس كمباوري أيضا في رسالته على أن الدور التحكيمي، الذي كان يمارسه سابقاً الممثل السامي للانتخابات، قد آلت صلاحياته إلى الميسّر، الذي يمكن أن يتلقى مساعدة في هذا الصدد من العملية، حسب الاقتضاء وبناء على طلبه.

١٢ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، وصل إلى أبيدجان الممثل الخاص للميسّر في كوت ديفوار، السيد بوريما باديني، المعيَّن حديثا. وسرعان ما أجرى سلسلة مشاورات مع الشركاء الدوليين، بمن فيهم الموظف المسؤول عن العملية، وكذلك مع الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو وزعماء سياسيين إيفواريين رئيسيين، من أجل الوقوف على التقدم المحرز وتحديد السبل العملية للمساعدة في المضي بتنفيذ اتفاق واغادوغو. وتماشيا مع الفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧)، تقدم الأمم المتحدة الدعم اللوجستي والحماية اللصيقة للممثل الخاص للميسّر.

رابعا - حالة تنفيذ اتفاق واغادوغو

١٣ - وفقا لما أشرت إليه في تقريري المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/275)، فإن الجدول الزمني لتنفيذ اتفاق واغادوغو يحدد المواعيد الرئيسية التالية: إنشاء مركز القيادة المتكاملة في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ (بعد أسبوعين من التوقيع على الاتفاق)؛ ووضع إطار مؤسسي لتنفيذ الاتفاق اعتبارا من ١ نيسان/أبريل (بعد أربعة أسابيع من التوقيع على الاتفاق)؛ وتشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة بحلول ٨ نيسان/أبريل (بعد خمسة أسابيع من التوقيع على الاتفاق)؛ وإزالة منطقة الثقة وإنشاء وحدات مختلطة من الشرطة والجيش اعتبارا من ١٥ نيسان/أبريل (بعد أسبوع واحد من تشكيل الحكومة الجديدة)؛ وحل الميليشيات ونزع سلاحها اعتبارا من ٢٣ نيسان/أبريل (بعد أسبوعين من تشكيل الحكومة الجديدة)، على أن يستكمل ذلك في غضون أسبوعين (بحلول ٧ أيار/مايو)؛ وتجميع القوات المقاتلة السابقة، وتخزين أسلحتها تحت إشراف القوات الحيادية (العملية وقوة ليكورن) وإعادة بسط إدارة الدولة على كامل البلد والشروع في جلسات المحاكم المتنقلة، التي ستبدأ جميعها بحلول ٢٣ نيسان/أبريل (بعد سبعة أسابيع من التوقيع على الاتفاق)؛ وسيبدأ تسجيل الناخبين وتحديد الهوية في ٢١ أيار/مايو (بعد شهر واحد من بداية جلسات المحاكم المتنقلة)؛ وسيبدأ توحيد القوتين القائمتين وانخراط المحاربين السابقين في برنامج الخدمة المدنية في

٥ حزيران/يونيه (بعد ١٥ يوما من بدء عملية تسجيل الناخبين)؛ وما أن يعتمد سجل الناخبين رسميا حتى تبدأ عملية إعداد وإصدار بطاقات الهوية وبطاقات الناخبين. ويفترض هذا الجدول الزمني الانتهاء من جميع هذه المهام في غضون فترة ١٠ أشهر، أي بحلول ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، يليها تنظيم انتخابات رئاسية.

١٤ - وقد أحرز تنفيذ الاتفاق تقدما جيدا في الأشهر الثلاثة الأولى. بيد أن عملية التنفيذ أخذت تفقد زخمها في حزيران/يونيه، ويعود ذلك تحديدا إلى القدرة المحدودة للمؤسسات الوطنية المكلفة بتنفيذ المهام الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أكد رئيس الوزراء سورو على أن إتاحة الوقت الكافي لتسوية المسائل الأساسية التي تشكل صلب الأزمة الإيفوارية هو أمر أكثر أهمية من التركيز على التقيد بالمواعيد النهائية المحددة المنصوص عليها في الاتفاق.

١٥ - وفي ١١ أيار/مايو، عقد مُيسر عملية السلام الإيفوارية الاجتماع الأول للجنة التقييم والرصد المنبثقة من اتفاق واغادوغو، التي تتكون من ممثلين عن الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو. وقد شدد الاجتماع على ضرورة تعجيل تنفيذ المهام الرئيسية، ولا سيما حل الميليشيات ونزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة بسط إدارة الدولة على جميع أرجاء كوت ديفوار وتحديد هوية السكان. ودعا أيضا الإطار الاستشاري الدائم لاتفاق واغادوغو، الذي عقد اجتماعه الأول في ١٢ حزيران/يونيه، رئيس الوزراء إلى معالجة العوامل التي تؤخر تنفيذ الاتفاق. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، عقد الميسر الدورة الثانية للجنة التقييم والرصد أكد فيها على ضرورة أن تحدد الأطراف مواعيد ومعايير محددة وأن تتقيد بها تنفيذا للاتفاق. كما حضر هذا الاجتماع أعضاء الجهاز الاستشاري الدولي المنشأ بموجب القرار ١٧٦٥ (٢٠٠٧)، وكرروا تأكيد الميسر على وضع مواعيد محددة والتقيد بها لضمان الحفاظ على زخم عملية السلام.

ألف - إنشاء مركز القيادة المتكاملة

١٦ - يُذكر أن مركز القيادة المتكاملة المسؤول عن قيادة تنفيذ الجوانب العسكرية والأمنية لاتفاق واغادوغو أنشئ في ١٦ نيسان/أبريل. لكنه لا يزال يواجه خلال الفترة قيد الاستعراض عوائق جدية في تنفيذ عملياته تعزى إلى عدم توفر المطلوب من التخطيط واللوجستيات والموظفين و القدرات المالية. وتوفر العملية الأمن والدعم اللوجستي والتقني إلى المركز ليتسنى له أداء مهامه الرئيسية، ولا سيما تلك المتعلقة بنشر وحدات الشرطة المختلطة في منطقة الثقة السابقة.

باء – نشر الوحدات المختلطة وإزالة منطقة الثقة وإقامة الخط الأخضر

١٧ – يدعو اتفاق واغادوغو إلى نشر وحدات الشرطة المختلطة للحفاظ على القانون والنظام في المناطق المشمولة بمنطقة الثقة بالتزامن مع انسحاب العملية من المنطقة. وقد تأخر نشر وحدات الشرطة المختلطة وحدث بصورة تدريجية بسبب القدرة المحدودة لمركز القيادة المتكاملة، وعدم توفير الدعم اللوجستي والمالي للوحدات، والتحديات التي واجهتها القوات الجديدة أثناء توزيع أفرادها على الوحدات. وقد أنهى أخيرا مركز القيادة المتكاملة نشر ست وحدات مختلطة في زياليه وبانغولو في الغرب، ونغاتا دوليكرو وبونوفلا في الوسط، وفامينكرو وكوكبينغ في الشرق، في ١٥ أيلول/سبتمبر. غير أن تكوين الوحدتين اللتين نشرتا في فامينكرو وكوكبينغه، في الشرق، ظل غير مكتمل نظرا لعدم انضمام أفراد القوات الجديدة بعد إلى هذه الوحدات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أفراد القوات الجديدة الذين تم توزيعهم على بقية الوحدات لا يتقاضون رواتبهم بسبب بقاء مسألة رتبهم دون حل. ولهذا، يلجأ بعض الأفراد في أحيان كثيرة إلى الابتزاز.

١٨ – ومع إنشاء وحدات الشرطة الست المختلطة، أوقفت العملية عمل نقاط تفتيشها وأتمت إنشاء ١٧ نقطة مراقبة على طول الخط الأخضر الذي حل محل منطقة الثقة. غير أن قوات العملية تحتفظ بقوة للرد السريع وبقدرة على إعادة العمل في أي نقطة من نقاط التفتيش السابقة بموجب إخطار عاجل، متى تطلب الوضع الأمني في منطقة الثقة السابقة ذلك. وبالنظر إلى عوامل التأخير التي اعترضت إزالة منطقة الثقة، فإن العملية تقوم الآن، بالتشاور مع مركز القيادة المتكاملة، بتنقيح المواعيد المنصوص عليها في اتفاق واغادوغو لإزالة الخط الأخضر على مراحل.

جيم – توحيد قوات الدفاع والأمن

١٩ – تتمثل إحدى المهام الموكلة إلى مركز القيادة المتكاملة بموجب اتفاق واغادوغو في توحيد وإعادة هيكلة القوات المسلحة في كوت ديفوار. بيد أنه لم يحرز أي تقدم في توحيد قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار والقوات الجديدة بخلاف إنشاء مركز القيادة المتكاملة ووحدات الشرطة المختلطة. والعقبة الرئيسية هي عدم الاتفاق بين الأطراف الموقعة على اتفاق واغادوغو على الرتب وعدد أفراد القوات الجديدة الذي ينبغي استيعابه في القوات المسلحة الجديدة. وتتواصل المناقشات بشأن هذه المسألة الهامة تحت إشراف الميسر.

دال – نزع سلاح الميليشيات وحلها

٢٠ – في ١٩ أيار/مايو، قرر رسميا الرئيس غباغبو إطلاق عملية حل الميليشيات في احتفال رمزي لتدمير الأسلحة سلم فيه قادةُ الميليشيات ما يزيد على ٥٥٥ سلاحا بالنيابة عن أربع ميليشيات مسلحة موجودة في الغرب. وقد سلمت هذه الأسلحة بدورها إلى العملية. غير أن مركز القيادة المتكاملة لم يضع موضع التنفيذ أي آلية منظمة للمضي في نزع سلاح الميليشيات وحلها منذ احتفال ١٩ أيار/مايو. ومن أجل دفع هذه العملية نحو الأمام، اجتمع كل من المؤسسات الوطنية المسؤولة عن نزع السلاح وقادة القوات المسلحة ومكتب رئيس الوزراء والعملية لوضع مفهوم منقح للعمليات اللازمة لتنفيذ هذه العملية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت العملية أربعة مواقع في الجزء الغربي من البلد حيث يفترض جمع أسلحة الميليشيات، وأعلن وزير الدفاع عن إطلاق العملية من جديد في ٣١ تموز/يوليه وعن استغراقها فترة شهر واحد. ولكن العملية توقفت ريثما تتفق قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار والقوات الجديدة بشأن المسائل المتعلقة بالرتب العسكرية والحصص التي ستخصص للقوات الجديدة في الجيش الجديد. وفي أثناء ذلك، طلب الوزير من العملية أن تضع مفهوما مبسطا للعمليات.

هاء – نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢١ – واجه تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل تحديات مماثلة لتلك التي اعترضت حل الميليشيات ونزع سلاحها. وقد أجري احتفال في بواكيه في ٣٠ تموز/يوليه لإطلاق عملية نزع سلاح القوات الجديدة. وحضر هذا الاحتفال الرئيس غباغبو وستة قادة إقليميين. ولكن، على غرار ما حدث في حالة حل الميليشيات ونزع سلاحها، فإن المؤسسات الوطنية المسؤولة، بما فيها مركز القيادة المتكاملة، لم تتخذ إجراءات للمتابعة ولم يحرز تنفيذ برنامج نزع السلاح تقدما. والعقبة الرئيسية التي ذكرتها القوات الجديدة هي المسألة العالقة المتمثلة في رتب وأعداد أفراد القوات الجديدة المتوقع انضمامها إلى الجيش الموحد. وقد أعلمت أيضا القوات الجديدة العملية بأنها تفضل مفهوما مبسطا للعمليات من شأنه أن يمكن المؤهلين للانضمام إلى الجيش من أن يقوموا بذلك دون اضطرارهم لنزع سلاحهم، على أن يشارك بقية أفراد القوات الجديدة في برنامج الخدمة المدنية.

٢٢ – وتحسبا لبدء برنامج نزع السلاح، أنشأت العملية خلية متكاملة لدعم التنفيذ تشترك في الموقع مع خلية مركز القيادة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ياموسوكرو. وبالإضافة إلى ذلك، باشرت العملية بناء أربعة مواقع إضافية لإيواء الميليشيات في المدن الشمالية في أودينه وفيركيسيدوغو ووانغولودوغو وكاني، وكذلك إقامة أربع نقاط

لجمع الأسلحة في المدن الغربية في بلوليكاين وتولبلو وغيغلو ودويكويه، وفقا لما ورد في الفقرة ٢٠ أعلاه، وهذا ما يتوخاه المفهوم الأصلي للعمليات الخاص بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحل الميليشيات ونزع سلاحها.

واو – استعادة إدارة الدولة

٢٣ – واجهت أيضا عملية إعادة بسط إدارة الدولة في سائر أنحاء البلد، التي كان يفترض تنفيذها اعتبارا من ٢٣ نيسان/أبريل ولغاية ٢٢ تموز/يوليه، عوامل تأخير هامة. وتم التوقيع على ثلاثة مراسيم رئاسية هامة أثناء الفترة قيد الاستعراض، تقضي بتعيين موظفين رئيسيين في الخدمة المدنية لإعادة نشرهم في سائر أنحاء البلد. فقد عين المرسوم الأول، الذي صدر في ٥ حزيران/يونيه، ١٥٨ حاكما وأمناء عامين للمقاطعات، بينهم أربع نساء؛ وعين المرسوم الثاني، الذي صدر في اليوم ذاته، قضاة لـ ٤٥ ولاية قضائية يتولون عمليات المحاكم المتنقلة المعتزم تنفيذها؛ أما المرسوم الثالث، الذي صدر في ١٥ آب/أغسطس، فقد عين ٢٩٦ نائبا جديدا لحكام المقاطعات، بينهم امرأة واحدة.

٢٤ – وعين رئيس الوزراء حاكم مقاطعة بواكيه في ١٨ حزيران/يونيه، لكن غالبية حكام المقاطعات عادوا إلى أبيدجان فور تسلمهم المهام بسبب عدم كفاية المرافق وظروف المعيشة الصعبة في مناطق مسؤوليتهم. وتواجه عملية توزيع القضاة المعينين حديثا ونواب حكام المقاطعات تحديات مماثلة، فالهياكل الأساسية للحكومة المحلية في معظم مناطق البلد هي في حال لا يمكن إصلاحها. واعتبارا من ١٨ أيلول/سبتمبر، تولى ٢٦ من ٢٨ حاكم مقاطعة مهامهم في مناطق مسؤوليتهم في الشمال، بينما أعيد توزيع ٢٩٦ نائب حاكم مقاطعة. وبالإضافة إلى ذلك، أعيد كذلك تنصيب نحو ٨٥ محافظا في شهر آب/أغسطس، أثناء احتفال نظمته وزارة الداخلية في بواكيه.

٢٥ – وباشرت اللجنة الوطنية لإعادة توزيع الإدارة دفع المرتبات غير المسددة ومتأخرات البدلات التي تعود إلى موظفي الخدمة المدنية الذين أعيد توزيعهم خلال الفترة قيد الاستعراض. ووفقا لما أشرت إليه في تقريري الأخير، فقد عاد بالفعل ١٢ ٣٤٣ موظفا من ٢٤ ٤٣٧ موظفا شردهم الصراع إلى وظائفهم، بينهم ٣ ٩٦٢ موظفا إلى غرب البلد و٨ ٣٨١ موظفا إلى شمال البلد. وقد بدأت عملية الدفع عن كل ثلاثة أشهر في ٢٢ حزيران/يونيه، على أثر تنظيم موظفي الخدمة المدنية لعدد كبير من الإضرابات في الغرب والشمال احتجاجا على تباطؤ الحكومة في دفع المتأخرات. وفي غضون ذلك، لا يزال يتعين استكمال إعادة توزيع الـ ١٢ ٠٩٤ موظفا مدنيا المتبقين، ويعود ذلك جزئيا إلى عدم توافر التمويل الكافي.

٢٦ - ولا تزال عملية إعادة توزيع موظفي الجهاز القضائي في شمال البلد، بخلاف القضاة المتوقع أن يترأسوا عمليات المحاكم المتنقلة، محدودة للغاية. وقد تولى في شهر حزيران/يونيه قاض واحد ومحاميان مهامهم في محكمة الاستئناف في بواكيه ، عملا بالمرسوم الرئاسي الصادر في ٥ حزيران/يونيه، لكن بقية الموظفين لم يعينوا بعد في المحاكم.

زاي - تحديد هوية السكان والانتخابات

٢٧ - توقع البرنامج الزمني لتنفيذ اتفاق واغادوغو إطلاق عمليات المحاكم المتنقلة وإعادة إنشاء السجلات المدنية بالتزامن مع عمليات نزع السلاح في ٢٣ نيسان/أبريل، على أن يبدأ تحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين في ٢١ أيار/مايو. غير أنه لم يتم التقيد بهذه المواعيد. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، شكل رئيس الوزراء سورو فريقا عاملا معنيا بعمليات المحاكم المتنقلة وبإعادة إنشاء السجلات المتلفة أو المفقودة، وأنشأ فريقا عاملا ثان يعنى بتحديد الهوية ويتولى الترتيبات اللازمة لهذه العمليات الرئيسية. بيد أن هذين الفريقين العاملين لم يباشرا العمل إلا في شهر آب/أغسطس، بعد أن أعلن رئيس الوزراء أن عمليات المحاكم المتنقلة ستبدأ في أوائل شهر أيلول/سبتمبر.

٢٨ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، طالب الاجتماع الثاني للجنة التقييم والرصد، الذي يرأسه الرئيس كومباوريه، بأن تبدأ عمليات المحاكم المتنقلة بحلول نهاية شهر أيلول/سبتمبر. وفي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر، ناقش الفريقان العاملان ورئيس الوزراء طريقة العمل والترتيبات الأمنية الخاصة بعمليات المحاكم المتنقلة، وأعلنا أن العمليات ستبدأ في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، وافق الفريق العامل المعني بالمحاكم المتنقلة على طريقة العمل الخاصة بعمليات المحاكم المتنقلة. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أطلق وزير العدل رسميا عمليات المحاكم المتنقلة في مقاطعتين، هما أوراغاهيو، في الغرب، وفيركيسيدوغو، في الشمال. وساعدت العملية في نقل أفرقة المحاكم المتنقلة إلى فيركيسيدوغو وأرسلت فريقين للمراقبة إلى الموقعين. ولكنه نظرا لعدم توافر التوعية الكافية الذي أفضى إلى توافد أعداد قليلة إلى الموقعين، علقت عمليات المحاكم المتنقلة بغية إتاحة مزيد من الوقت لإجراء الاستعدادات اللازمة.

٢٩ - ويمثل تعيين القضاة وحكام المقاطعات المذكورين في الفقرة ١٨ أعلاه خطوة أولية هامة في التحضير لتحديد هوية السكان ووضع قائمة الناخبين. ويعمل نواب حكام المقاطعات أثناء أدائهم لدورهم كرؤساء للّجان المحلية بمثابة جهات ضامنة لمصداقية العملية. ويتيح تعيين قضاة جدد في ٥ تموز/يوليه الفرصة لإطلاق عمليات المحاكم المتنقلة في ٦٣ ولاية قضائية، تغطي البلد برمته.

حاء – تسجيل الناخبين

٣٠ – تحول عوامل التأخر في إطلاق عملية تحديد هوية السكان دون البدء بعملية تسجيل الناخبين المتصلة بها. ومع ذلك، فقد اتخذت اللجنة الانتخابية المستقلة بعض الخطوات نحو التحضير للانتخابات. ومن أجل زيادة شفافية العملية الانتخابية، قدمت اللجنة إلى الأحزاب السياسية قرصا مدمجا يتضمن قائمة بالناخبين كانت قد استخدمت في الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٠، وذلك من أجل استعراضها والتعليق عليها من جانبهم. ومع ذلك، فإنه لا تزال هناك خطوات رئيسية أخرى لم تنجز بعد، ومنها وضع استراتيجية تنفيذية لإعادة إنشاء السجلات المدنية، وتعيين مشغِّل تقني لتحديد الهوية وإنشاء هياكل إقليمية ومحلية للّجنة. ومع أن العملية ما فتئت تساعد اللجنة الانتخابية المستقلة في تدريب جميع المفوضين الإقليميين، فإن تعيين وتدريب موظفي اللجان على مستوى الإدارة والمقاطعة الفرعية لم ينته بعد. وفي أثناء ذلك، أنشأت العملية، وفقا لما طلبه مجلس الأمن في قراره ١٧٦٥ (٢٠٠٧)، خلية دعم صغيرة ستساعد ممثلي الخاص في التصديق على جميع مراحل العملية الانتخابية.

طاء – الدعم المالي لتنفيذ اتفاق واغادوغو

٣١ – تعهد الشركاء الدوليون لكوت ديفوار، أثناء مائدة مستديرة للمانحين، عقدها رئيس الوزراء سورو في ١٨ تموز/يوليه، بدفع نحو ٣٨٨ مليون دولار دعما للبرنامج الحكومي من أجل التعافي من آثار الصراعات. وقد تجاوزت الأموال المتعهد بها الاحتياجات اللازمة لتمويل تنفيذ اتفاق السلام بنحو ١٣٦ مليون دولار. وقد عملت الأمم المتحدة مع مكتب رئيس الوزراء على إنشاء آليات صرف مناسبة وفي هذا الصدد سينشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتولى إدارة صندوق مشترك للتبرعات المقدمة لـ ”برنامج الخروج من الأزمة“، وذلك عملا بطلب رسمي قدمه رئيس الوزراء في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧. كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو في صدد أن ينشئ رسميا صندوقا مشتركا للتبرعات ليتلقى التبرعات لتنظيم الانتخابات التي تقدر تكاليفها بـ ٨٠ مليون دولار.

٣٢ – وبالإضافة إلى ذلك، أُقرت مجموعة من المساعدات بقيمة ٧٠٠ ٠٠٠ دولار في إطار نافذة الطوارئ في صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام من أجل دعم حكومة بوركينا فاسو في جهودها التيسيرية المتواصلة. وستقوم العملية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معا بتنفيذ مشروع الدعم خلال فترة ستة أشهر.

خامسا – نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

ألف – العنصر العسكري

٣٣ – في ١٥ أيلول/سبتمبر، كان القوام العسكري للعملية يتكون من ٠٣٩ ٨ فردا، بينهم ٧٥٥ ٧ من الأفراد و ١٩٢ مراقبا عسكريا و ٩٢ ضابطا من ضباط الأركان، مقابل قوام إجمالي مأذون به يبلغ ١١٥ ٨ فردا. وتتكون البعثة من ١١ كتيبة، خمس منها منتشر في الجزء الغربي من البلاد، وأربع منها في الشرق واثنتان في أبيدجان. وهناك وحدة طيران واحدة، وثلاث سرايا هندسة، وسرية نقل واحدة، وسرية واحدة للقوات الخاصة، تقدم القدرات التمكينية والاحتياطي العملياتي للقوة. وتم نشر ما مجموعه ١٤ سرية مشاة خفيفة وثلاث سرايا آلية في القطاع الغربي، في حين تم نشر ١٠ سرايا مشاة خفيفة، وسرية مدرعة واحدة، ووحدة للطيران في القطاع الشرقي. وتوفر مجموعة الأمن الفرعية التي تتكون من ٢٧٩ فردا، الحماية اللصيقة لأعضاء الحكومة وغيرهم من كبار الشخصيات.

٣٤ – وأوصيت في تقريري الأخير بأن تقوم العملية بتحليل يحدد النسبة بين احتياجات المهام وأعداد أفراد القوات، بغية تحديد كيفية نقل البعثة من منطقة الثقة السابقة بغرض إعادة نشرها وتعزيز وجودها في الأجزاء الغربية والشمالية من البلد. وفي هذا الصدد، يُتوخى إنشاء معسكرين جديدين في ديفو وإيتسيا، في الوقت الذي يتم فيه إعادة نشر القوات من منطقة الثقة السابقة.

٣٥ – وفيما يتعلق باعتزام مجلس الأمن استعراض ولاية العملية وحجم القوات بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، يجدر التذكير بأنني قد أشرت في تقريري المؤرخ ١٤ أيار/مايو (S/2007/275)، إلى أنه من شأن إحراز تقدم في نطاق مؤشرين مرجعيين رئيسيين، وهما الانتهاء من عملية نزع السلاح والتسريح، والانتهاء من إعادة بسط السلطة الإدارية للدولة في كامل أنحاء البلاد، أن يتيح الفرصة للمشروع في التعديلات الأولية فيما يخص ولاية البعثة وأعداد القوات. بيد أن ما أُحرز من تقدم في نطاق هذين المؤشرين كان محدودا جدا، كما سبق بيانه في الفقرات من ٢٠ إلى ٢٦ أعلاه. ولذا فإنه من الضروري الإبقاء على الأعداد الحالية للقوات وإجراء استعراض إضافي عند تقديم تقريري المقبل.

٣٦ – وفي الوقت نفسه، قلصت قوة ليكورن التي تقدم الدعم الحاسم للعملية وجودها في كوت ديفوار بعدد قدره ٠٠٠ ١ فرد على مرحلتين في أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠٠٧. وبهذا التخفيض في عدد القوات، أغلقت ليكورن قواعدها في الغرب في أيار/مايو، وفي ياموسوكرو في أيلول/سبتمبر. غير أن القوات الفرنسية تواصل تسيير دوريات في كامل

منطقة العمليات، وتحتفظ بقدرة كاملة على الرد السريع، وفقا لما ينص عليه البروتوكول الذي وقع عليه قائد العملية وقائد قوة ليكورن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

باء – عنصر الشرطة

٣٧ – في ١٥ أيلول/سبتمبر، كان عدد أفراد الشرطة الذين نشروا للعمل مع العملية ١ ٠٩٨ فردا مقابل سقف مأذون به قوامه ١ ٢٠٠ فرد، بمن فيهم ٣٤٨ ضابطا و ٧٥٠ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. ويضم عنصر الشرطة في العملية ٢٥ ضابطة.

٣٨ – ويقدم عنصر الشرطة التابع للعملية الدعم والإرشاد والمشورة للشرطة الوطنية الإيفوارية ووحدات الشرطة المختلطة المسؤولة عن تأمين منطقة الثقة السابقة. وتقوم شرطة الأمم المتحدة أيضا بدور مهم فيما يخص تدريب العناصر المساعدة المنشورة في الشمال، وعملية إصلاح القطاع الأمني بشكل عام. وفي سياق إعادة بسط سلطة الدولة بشكل عام، تقدم شرطة الأمم المتحدة المساعدة في إعادة نشر أفراد إنفاذ القانون الإيفواري في الشمال. ووفقا لذلك، ستنقل وحدة شرطة مشكلة، متمركزة حاليا في أبيدجان، إلى بونديالي، في الجزء الشمالي الغربي من البلاد. وسيعاد نشر موقع فريق في ساكاسو إلى داوكرو، كما سينقل مركز من دنان إلى بونديالي.

سادسا – حقوق الإنسان وسيادة القانون

ألف – أوضاع حقوق الإنسان

٣٩ – على الرغم من أن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في البلد قد انخفضت منذ توقيع اتفاق واغادوغو، لا يزال الوضع العام لحقوق الإنسان يتسم بالتصرفات المسيئة التي يتعرض لها المدنيون على أيدي قوات الدفاع والأمن الحكومية وعناصر القوى الجديدة، بما في ذلك التخويف والتوقيف والاحتجاز التعسفيان، وابتزاز المال عند نقاط التفتيش. ووردت تقارير عن قيام عناصر تابعة لقوات الدفاع والأمن في أبيدجان وياموسوكرو وتومودي ودويكوي، وفي أماكن أخرى، بالاستخدام المفرط للقوة.

٤٠ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت العملية أيضا تقارير عن ممارسة الاتجار بالأطفال لتسخيرهم للعمل والبغاء في الجنوب، وقيام عناصر تابعة للقوات الجديدة والصيادين التقليديين من جماعة ”دوزو“ في الشمال بممارسات التعذيب وإساءة المعاملة. وفي الوقت نفسه، اختُتمت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في دالاو، في الجزء الغربي من

البلاد أعمال أول محكمة بهيئة محلفين منذ بدء الأزمة، وقد حكمت الهيئة بأن ١١ من أصل ٢١ متهما مذنبون لمشاركتهم في المجزرة التي وقعت في عام ٢٠٠٥، والتي حركتها دوافع عرقية، وراح ضحيتها ٧١ شخصا من سكان قريتي دويكوي وغويتروسون في الجزء الجنوبي الغربي من البلد.

٤١ - ومن المشاكل المتنامية في كوت ديفوار الاتجار بالبشر لأغراض الإكراه على البغاء والعمل القسري. وفي أيار/مايو، أقرت وزارة الأسرة والمرأة والشؤون الاجتماعية، والشرطة القضائية، والمنظمة الدولية للهجرة، وعدة منظمات وطنية ودولية، برنامجا مناهضا للاتجار لتعزيز القدرات الوطنية على التحقيق في القضايا والاستجابة لها، وتقديم الحماية القانونية للضحايا. وفي هذا الصدد، أجريت تحقيقات في شبكة تتجر بالنساء والفتيات من المنطقة دون الإقليمية، وتشمل هذه القضية ٢٥ امرأة من الفلبين ادعين أنهن وقعن ضحايا للمتاجرين، والظروف التي تحيط بوجود عدة أطفال غانيين في البلاد، برفقته راشدين من غير ذويهم.

٤٢ - وانتخبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي أنشئت في كانون الثاني/يناير، السيدة فيكتورين ووديي، وهي وزيرة سابقة لحقوق الإنسان، رئيسة لها في تموز/يوليه. وستتعاون العملية واللجنة تعاونا وثيقا من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كوت ديفوار. وفي الوقت نفسه، يُجرى استعراض تقني لمشروع خطة عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان أعدتها وزارة العدل وحقوق الإنسان بدعم من البعثة.

٤٣ - وواصلت العملية الدعوة إلى أخذ حقوق الطفل في الاعتبار عند تنفيذ عملية السلام، وفقا لما دعا إليه قرارا مجلس الأمن ١٤٦٠ (٢٠٠٣) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والصراع المسلح. وفي ذلك الصدد، أكدت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والصراع المسلح التي زارت البلد خلال الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر، للسلطات الوطنية أهمية وضع تدابير وقائية للأطفال أثناء تنفيذ اتفاق واغادوغو. وفي تطور مشجع، قدمت القوات الجديدة، التي التزمت في عام ٢٠٠٥ بتنفيذ خطة عمل لإنهاء استخدام الجنود الأطفال، تقريرا مرحليا إلى العملية عن المرحلة النهائية من تنفيذها للخطة، في آب/أغسطس. وأمكن تحديد ما مجموعه ٨٥ طفلا مرتبطين بالقوى المقاتلة، بينهم ٢٧ فتاة. وفي الجزء الغربي من البلاد، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) المساعدة إلى ٢٠٤ أطفال، بينهم ٨٤ فتاة، مرتبطين بالميليشيات.

٤٤ - وعملا بمرسوم العفو الصادر في ١٢ نيسان/أبريل، أُطلق سراح ٦١ محتجزا إيفواريا، بينهم ٤٠ مدنيا و ٢١ فردا عسكريا، في أبيدجان. وأُفرج أيضا عن سبعة أشخاص محتجزين

في كورهوغو، وشخص واحد كان محتجزا في بواكي. وخلال احتفال أُجري في بواكي في ٢٦ حزيران/يونيه أفرجت القوات الجديدة عن ثلاثة من أسرى الحرب. وأكدت القيادة السياسية والعسكرية، في سياق العفو عن السجناء، أن الهدف من وراء العفو هو تعزيز عملية السلام، وليس التغاضي عما وقع من أفعال مسيئة في الماضي. وفي الوقت نفسه لا يستثني مرسوم العفو صراحة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وهو بذلك لا يتماشى واتفاق واغادوغو والتزامات كوت ديفوار بموجب معايير القانون الدولي المطبقة.

باء – النُظم القضائية والإصلاحية

٤٥ – نشرت البعثة في حزيران/يونيه تقريرين يركزان على نظام العدالة الإيفواري وعدالة الأحداث، ويتضمن كلاهما توصيات حول الطريقة التي يمكن من خلالها للحكومة تحسين إدارة القضاء وضمان اتسامه بالحياد وخضوعه للمساءلة. وبدأت المناقشات بين الحكومة والاتحاد الأوروبي بشأن رزمة مساعدة مالية مدتها خمس سنوات تتطلب من الحكومة الالتزام بتعهدات في مجالات الحكم الديمقراطي وسيادة القانون ومكافحة الفساد.

٤٦ – ونظمت نقابة عمال السجون إضرابها الثالث منذ عام ٢٠٠١، خلال الفترة من ٢٥ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس، للاحتجاج على إخفاق الحكومة في تحسين شروط خدمتهم. وشمل الإضراب ٢٢ سجنا في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة ولم يلغ إلا بعد أن وافق وزير العدل وحقوق الإنسان على طلب أعضاء النقابة بجعل مرتباتهم وشروط خدمتهم موازية لتلك التي تتمتع بها الشرطة والوكالات الأخرى. وفي الوقت نفسه واصلت العملية رصد الظروف التي يتم في ظلها احتجاز السجناء في كامل أنحاء البلاد، ومعظم هذه السجون مكتظة، ولا تتوافر فيها المرافق الصحية ومرافق التصريف الصحي المناسبة.

سابعا – الأوضاع الإنسانية

٤٧ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت وزارة التضامن وضحايا الحرب برنامجا للمساعدة في عودة الأشخاص المشردين جراء الحرب، وصاغت مرسوما بشأن تعويض ضحايا الحرب لا يزال في انتظار التوقيع. وقام الوزير أيضا بزيارة إلى مناطق العودة في الغرب، لتوعية المجتمعات المحلية بشأن عملية العودة المرتقبة. وفي الوقت نفسه رفض العديد من المشردين داخليا العودة إلى مجتمعاتهم المحلية بسبب انعدام الأمن وعدم وجود إطار قانوني للمطالبة بالمنازل والممتلكات الممثلة.

٤٨ – وواصلت أوساط تقديم المساعدة الإنسانية في كوت ديفوار، من جانبها، العمل لتسهيل عودة المشردين إلى ديارهم الأصلية. وعزز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجوده

في غيغلو، وممر دويكوي، والمنطقة المتاخمة لزو. وبقيادة منسق الشؤون الإنسانية، كثفت الوكالات الإنسانية وشركاؤها القيام بزيارات للرصد و ''الاطلاع عن كثب'' في قرى العودة في منطقة زو، لتمهيد الطريق أمام عمليات العودة الطوعية الآمنة والكريمة. وقام ممثلي الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، السيد وولتر كالين، بزيارة أيضا إلى البلد لمدة ستة أيام في حزيران/يونيه.

٤٩ - وركز استعراض منتصف المدة لعملية النداء الموحد، التي أطلقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على تحديد احتياجات المشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة، والاستجابة لها، إضافة إلى تحديد احتياجات المجتمعات المضيفة ومجتمعات العودة وتلبيتها. وتبينت من نتيجة الاستعراض أن الاحتياجات المالية اللازمة لتغطية تكاليف الأنشطة الإنسانية يمكن خفضها بنسبة ٥٠ في المائة، مما سيقلل من مجموع الاحتياجات ليبلغ ٥١,٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٧. وأُشجع المانحين على النظر في تقديم الدعم الكافي لسداد العجز المتبقي في التمويل، والبالغ مقداره ٣٧,٥ مليون دولار. وفي الوقت نفسه، يسرني أن منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ أعلن في آب/أغسطس عن تخصيص مبلغ ٢,٥ مليون دولار من الصناديق المركزية للإغاثة في حالات الطوارئ لصالح البرامج الإنسانية في كوت ديفوار. وفي آب/أغسطس شرع برنامج الأغذية العالمي أيضا في عملية مطولة للإغاثة والإنعاش مدتها ١٨ شهرا تهدف إلى تقديم المساعدة إلى مليون شخص من المتضررين جراء الصراعات من خلال تقديم التغذية في المدارس، وبرنامج الغذاء مقابل العمل، والتدريب، بالإضافة إلى برامج التغذية الموجهة. وفي يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر، وبالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية وممثلين عن لجنة تنسيق الشؤون الإنسانية المشتركة بين الوكالات، أطلق منسق الشؤون الإنسانية عملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٨، التي ركزت على المسائل المتصلة حصرا بالشؤون الإنسانية في المنطقة الغربية، استكمالا لبرنامج الحكومة للخروج من الأزمة.

ثامنا - الانتعاش الاقتصادي

٥٠ - من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي لكوت ديفوار ١,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية. وتشير البيانات الأولية للنصف الأول من عام ٢٠٠٧ إلى إمكانية تحقيق هذه النسبة. وتستند التنبؤات الخاصة بمالية القطاع العام والميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٧ إلى تقديرات حذرة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي. وتتفق بيانات النصف الأول من العام مع الميزانية الكلية للعام.

٥١ - ويجري العمل على تنظيم العلاقات بين الحكومة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد دفع الصندوق في بداية آب/أغسطس القسط الأول البالغ ٦٠ مليون دولار من

برنامجه للمساعدة الطارئة بعد الصراع. وكذلك تم في بداية آب/أغسطس تفعيل برنامج البنك للمساعدة في فترة ما بعد الصراع البالغ ١٢٠ مليون دولار، المخصص لدعم برنامج الحكومة للتعافي في حالات الطوارئ، على الرغم من فرض شروط يتعين على الحكومة الوفاء بها قبل صرف الأموال. وإضافة إلى ذلك فإن الحكومة في طريقها إلى تسوية المتأخرات المستحقة للبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وتخطط الحكومة والبنك الدولي لإجراء عملية لتصفية المتأخرات في بداية عام ٢٠٠٨. وسيسمح ذلك للبنك بتنفيذ برنامج كامل، يشمل إعادة تنشيط حافظته الحالية البالغ إجماليها ١٠٤ ملايين دولار، ومنحة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قيمتها ٢٠ مليون دولار، وعملية للحكم كلفتها ١٥ مليون دولار، فضلا عن الدعم الإضافي المتوقع من صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.

٥٢ - وفي سياق البرامج أوفد مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي إلى أبيدجان خبيرين في مجال تقييم احتياجات ما بعد الصراع، بإجراء استعراض مكتبيٍّ للوثائق المتاحة لدى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي، ووضع خطة عمل محددة الأجل، وتحديد ما قد تلزم تلبيته من احتياجات.

تاسعا - الإعلام ورصد وسائط الإعلام

٥٣ - واصلت العملية خلال الفترة قيد الاستعراض جهودها الرامية إلى تعزيز بيئة إعلامية محسنة. فبالإضافة إلى الاتصالات المنتظمة مع وزارة الاتصالات والهيئات الوطنية لتنظيم وسائط الإعلام، نظمت البعثة حلقات دراسية بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين لصالح أكثر من ١٢٠ صحافيا يعملون في الصحف المطبوعة والإذاعة، بشأن التغطية المسؤولة للانتخابات وعملية السلام عموما. وكذلك بدأت البعثة مناقشات مع البرنامج الوطني لإعادة بسط إدارة الدولة بشأن وضع استراتيجية إعلامية مشتركة لتيسير هذه العملية.

٥٤ - وقد عززت البعثة حملتها في مجال الاتصالات لكفالة تقديم معلومات وافية لسكان كوت ديفوار عن عملية السلام والدور الداعم الذي تضطلع به البعثة في تنفيذ اتفاق واغادوغو. وقد بدأت عملية الأمم المتحدة بهذا الخصوص عددا من أنشطة التوعية الهادفة إلى الترويج لعملية السلام، إرسال قافلة سلام زارت مدارس في أبيدجان، وعقد اجتماعات عامة، وتنظيم منتديات للمصالحة مع الزعماء التقليديين في المناطق التي تسودها التوترات الإثنية، ولا سيما في الغرب. وفي أثناء ذلك واصلت المحطة الإذاعية للبعثة، (ONUCI FM) تقديم المعلومات عن عملية السلام من خلال برامجها الإخبارية وغيرها من البرامج.

عاشرا – الشأن الجنساني

٥٥ – عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، استمرت العملية في إقناع الأطراف الإيفوارية بمسؤوليتها عن كفالة مشاركة المرأة مشاركة تامة في تنفيذ عملية السلام. ودعمت البعثة على وجه الخصوص جهود وزارة الشؤون الاجتماعية والمرأة والأسرة، في الدعوة إلى تخصيص حصة قدرها ٣٠ في المائة للمرأة في ميدان الشؤون السياسية والعامة.

حادي عشر – فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٦ – وواصلت العملية أيضا دمج مسألة التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ضمن أنشطتها. ومنذ تقديم تقريري الأخير، شارك ٣٩ مدنيا و ٥٣٣ ١ من الأفراد العسكريين في تدريبات التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ودُرب ١٩٤ من المثقفين الأقران على القيام بعمليات توعية في كتائب كل منهم. ووُفرت خدمات الإرشاد والفحص الطوعي لصالح ٦٣٥ ١ من أفراد البعثة. وتعاونت العملية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إنتاج ٠٠٠ ٥ كتيب و ٥٢ مجموعة من مواد العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس، أتيحت لجميع موظفي الأمم المتحدة.

ثاني عشر –سلوك الأفراد وانضباطهم

٥٧ – وأشرت في تقريري الأخير إلى ادعاءات صدرت عن بعض جماعات المجتمع المدني بشأن حالات سوء سلوك بدرت عن بعض جنود الأمم المتحدة المتمركزين في أبيدجان. وقد سحب المشتكون ادعاءاتهم خلال سير التحقيقات. غير أنه وردت ادعاءات أخرى تفيد بوقوع حالات استغلال وإساءة معاملة جنسيين واسعة النطاق على أيدي أفراد عسكريين تابعين للعملية منتشرين في منطقة بواكي. وقد أظهر تقييم أولي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية والفريق المعني بالسلوك والانضباط في عملية الأمم المتحدة أن الادعاءات تبرر إجراء مزيد من التحقيقات. وقد أرسل البلد المعني المساهم بقوات فريقا إلى كوت ديفوار لإجراء مزيد من التحقيقات بالتعاون مع المكتب. وفي أثناء ذلك أُبقي على الوحدة المعنية محصورة في معسكرها، إلا لدى قيامها بمهام أساسية، وذلك في انتظار نتيجة التحقيق. وقد أوقف التحقيق مؤقتا في آب/أغسطس بسبب عدم استطاعة الفريق المشترك الوصول إلى الضحايا المزعومين. وتجري المشاورات بهدف استئناف التحقيق في أقرب فرصة ممكنة.

٥٨ - وتواصل البعثة العمل من أجل الامتثال امتثالا تاما لسياسة عدم التسامح على الإطلاق مع الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسيين التي أعلنتها. وبهذا الخصوص تلقى حتى الآن ٥٣٨ ٥ من أفراد العملية، بينهم ٣ ٠٣١ فردا عسكريا و ١ ٨٣٢ موظفا مدنيا تدريبا إلزاميا يتعلق بمعايير السلوك في الأمم المتحدة. وكذلك نظم الفريق المعني بالسلوك والانضباط في البعثة عمليات لتقصي الحقائق خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل مراقبة سلوك الموظفين في جميع أنحاء منطقة مسؤولية البعثة. واستنادا إلى استنتاجات الفريق وُضعت سلسلة من التوصيات وقدمت إلى الموظف المسؤول، الذي أعطى تعليمات لقائد القوة لكفالة تنفيذ التوصيات. ومن ضمن التدابير الجديدة الجاري تنفيذها زيادة تقييد حركة الأفراد العسكريين.

ثالث عشر - ملاحظات

٥٩ - يتيح الجو السياسي الإيجابي السائد في كوت ديفوار منذ توقيع اتفاق واغادوغو فرصة للأطراف الإيفوارية لتحقيق تقدم ملموس نحو تنفيذ الاتفاق. ويساورني قلق عميق من أن عدم احترام المهل الزمنية المنصوص عليها في الاتفاق قد أدى إلى تراجع الزخم، وهو تراجع من شأنه، إذا ما استمر، أن يقوض النجاح في تنفيذ الاتفاق. وسيظل التحسن في الوضع الأمني، وعملية السلام عموما، هشين ومعرضين للانتكاس ما لم يُعززا بتحقيق تقدم ملموس، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ المهام الحاسمة المتصلة بنزع سلاح المليشيات وحلها، ونزع سلاح المحاربين، وتحديد هوية السكان، وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد، وإعداد سجل الناخبين، وتوحيد القوتين المسلحتين، واحترام حقوق الإنسان. وبالتالي أحث رئيس الوزراء سورو والرئيس غباغبو على اتخاذ التدابير اللازمة لإعطاء دفع إضافي لتنفيذ اتفاق واغادوغو، بما في ذلك من خلال الرجوع إلى مهل زمنية محددة للتنفيذ، وتوفير ما يلزم من الموارد لمركز القيادة المتكاملة والوحدات المختلطة، وحل المسائل المتعلقة بالرتب العسكرية، وتوحيد القوتين، وإكمال عمليات حل المليشيات وإنجاز نزع السلاح، وتفعيل اللجنة الوطنية الجديدة لحقوق الإنسان.

٦٠ - وأشيد بالشركاء الدوليين لكوت ديفوار لاستجابتهم الغامرة للنداء الذي وجهته الحكومة من أجل الحصول على تمويل لتنفيذ اتفاق واغادوغو والإنعاش في فترة ما بعد الصراع. وتقع المسؤولية الآن على عاتق حكومة كوت ديفوار، وعليها أن تؤدي دورها وتعجل عملية التنفيذ. وفي نفس الوقت تحتاج المؤسسات الوطنية الموكلة بقيادة عملية التنفيذ إلى دعم متزايد من الشركاء الدوليين، لا سيما في مجالي الدعم اللوجستي وبناء القدرات.

وأدعو الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة الضرورية إلى هذه المؤسسات، وبخاصة مركز القيادة المتكاملة والوحدات المختلطة.

٦١ - أما الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، وإن تكن حدتها قد خفت بالمقارنة مع فترة ما قبل توقيع اتفاق واغادوغو، فهي مبعث قلق شديد. وعلى زعامة القوات الجديدة وقيادة قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار واجب التصدي لهذه المشاكل وكفالة الانضباط في صفوفهما. وكذلك أحث الحكومة على تفكيك المليشيات في الغرب وفي أبيدجان دون مزيد من التأخير وإنفاذ القانون على زعماء وأعضاء ما يُسمى بالجماعات الطلابية التي تبث الخوف في صفوف المدنيين ومنظمات المجتمع المدني وموظفي الأمم المتحدة وتمارس أعمال العنف ضدهم وضد ممتلكات الأمم المتحدة.

٦٢ - إن الهجوم الذي وقع ضد رئيس الوزراء سورو، في وقت كانت الجهود جارية على قدم وساق لتعجيل عملية السلام، قد عكر الجو المؤاتي الذي تمخض عنه اتفاق واغادوغو. وإنني أدين بقوة مرة أخرى هذا الهجوم، وأشيد بما أظهره الرئيس ورئيس الوزراء من تصميم على المضي في تنفيذ اتفاق واغادوغو، على الرغم من تلك المحاولة الخطيرة التي جرت لتعطيل عملية السلام.

٦٣ - وأود طمأنة الشعب والأطراف الإيفواريين بشأن استمرار الدعم المقدم من العملية. وأود أيضا بهذا الخصوص طمأنة الأحزاب السياسية المعارضة بأن قرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧) يُبقي على الدور الكامل للأمم المتحدة في التصديق على العملية الانتخابية. وكل ما قام به هذا القرار هو نقل هذا الدور دون الانتقاص منه من يد الممثل السامي المعني بالانتخابات إلى يد ممثلي الخاص.

٦٤ - وعلى الرغم مما عانته كوت ديفوار من تدمير بفعل النزاع، فإنها تظل ذات أهمية حاسمة بالنسبة للاستقرار الاقتصادي والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وبالتالي فإنني أشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مواصلة العمل على دعم تنفيذ اتفاق واغادوغو، بتعاون وثيق مع العملية. وينبغي تهنئة مُيَسر عملية السلام في كوت ديفوار، رئيس بوركينا فاسو، كومباوري، على الدور الحاسم الذي يقوم به في تيسير تنفيذ اتفاق واغادوغو. وأدعو الدول الأعضاء إلى الإسهام بالتمويل اللازم لجهود التيسير التي يقوم بها، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم لمكتب ممثله الخاص في أبيدجان.

٦٥ - وفي نفس الوقت أوصي بالإبقاء على المستوى الحالي لقوات العملية، حيث لم تُحقق بعد المعايير التي حددتها في تقريري المؤرخ ١٤ أيار/مايو (S/2007/275). وسأقدم مزيدا من التوصيات بهذا الشأن في تقريري المقرر تقديمه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٦٦ - وختاما أود أن أُعرب عن امتناني للموظف المسؤول عن العملية، أبو موسى، ولجميع موظفي العملية وأفرادها العسكريين لالتزامهم المتواصل بدعم عملية السلام. وأود أيضا الإشادة بالرئيس كومباوري لما بذله من جهود تيسير دؤوبة. وأخيرا أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإنسانية، والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، على مساهمتها الهامة في مساعي إحلال السلام في كوت ديفوار.

المرفق

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

القوام العسكري وقوام الشرطة المدنية بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط هيئة الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	١١			١١		
إثيوبيا	٤			٤		
الأرجنتين						٣
الأردن	٧	١١	١ ٠٤٩	١ ٠٦٧	٣٧٥	٤
إكوادور	٢			٢		
أوروغواي	٢			٢		٤
أوغندا	٥	٢		٧		
أيرلندا	٢			٢		
باراغواي	٩	٢		١١		
باكستان	١٠	١١	١ ١١٣	١ ١٣٤	١٢٥	٢
البرازيل	٤	٣		٧		
بنغلاديش	١١	٩	٢ ٧٢٠	٢ ٧٤٠	٢٥٠	١
بنن	٨	٩	٤٢٠	٤٣٧		٣٨
بوروندي						١٤
بولندا	٢			٢		
تركيا						٤
تشاد	٣			٣		٦
توغو	٦	٤	٣١٥	٣٢٥		١
تونس	٥	٢		٧		
جمهورية أفريقيا الوسطى						١
جمهورية تترانيا المتحدة		١		١		
الجمهورية الدومينيكية	٤			٤		
جمهورية مولدوفا	٣			٣		
جيبوتي						٢٩
رواندا						١٤
رومانيا	٧			٧		

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط هيئة الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
زامبيا	٢			٢		
زمبابوي	٢			٢		
السلفادور	٣			٣		١
السنغال	٨	٨	٣٢٢	٣٣٨		٧٤
سويسرا						٢
صربيا	٣			٣		
الصين	٤			٤		
غامبيا	٣			٣		
غانا	٦	٧	٥٣١	٥٤٤		٥
غواتيمالا	٥			٥		
غينيا	٣			٣		
فرنسا	٢	١١	١٧٣	١٨٦		١٠
الفلبين	٤	٣		٧		٣
الكاميرون						٥٤
كرواتيا	٣			٣		
كندا						٢
كينيا	٥	٣		٨		
مدغشقر						١٢
المغرب	١	٣	٧٣٣	٧٣٧		
ناميبيا	٣			٣		
نيبال	٣			٣		
النيجر	٦	٣	٣٧٩	٣٨٨		٤٩
نيجيريا	٨			٨		١١
الهند	٨			٨		٢
اليمن	٥			٥		٥
المجموع	**١٩٢**	**٩٢**	**٧ ٧٥٥**	**٨ ٠٤٣**	**٧٥٠**	**٣٤٨**

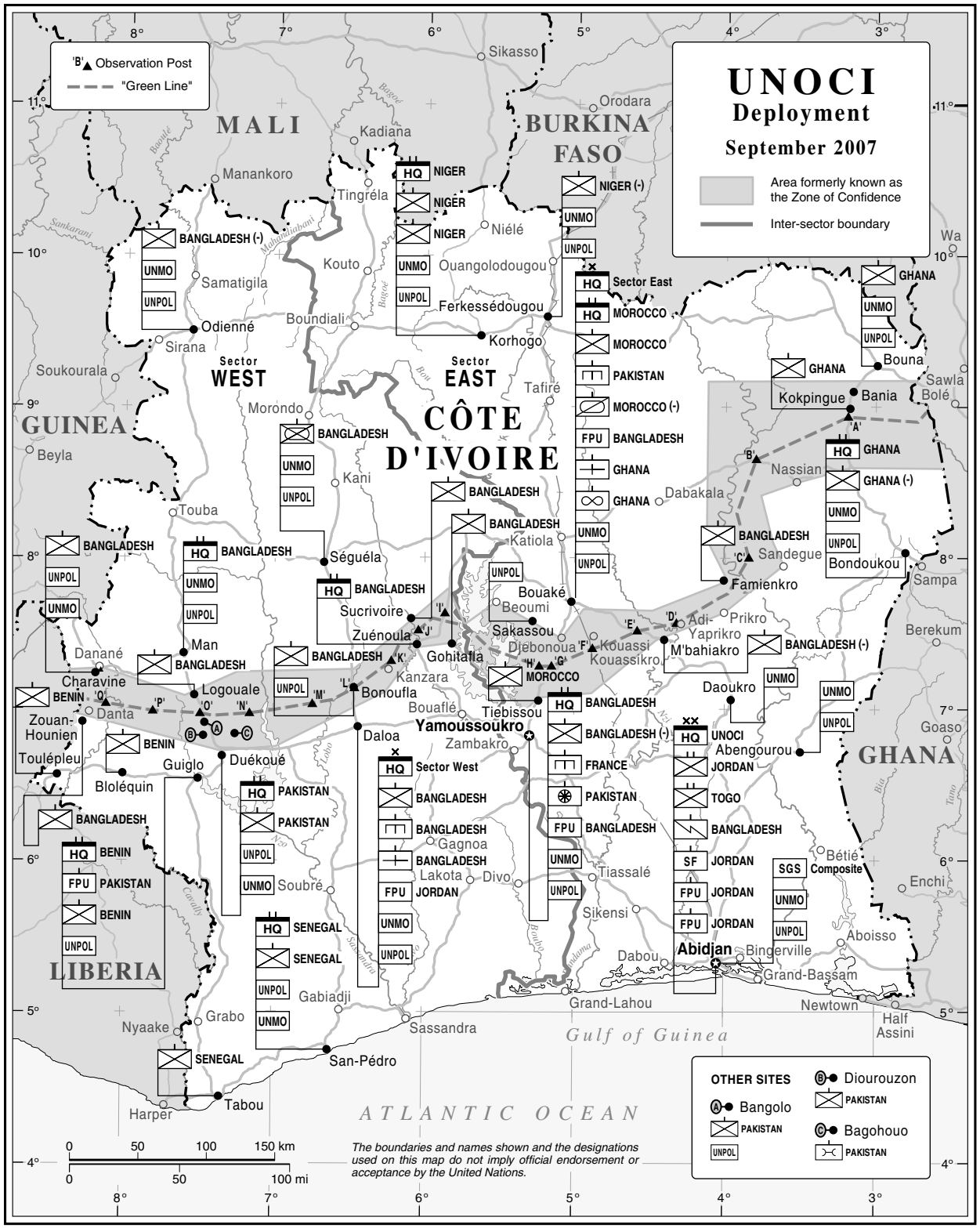

Map No. 4220 Rev. 19 UNITED NATIONS
September 2007

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section